تقرير الدورة 25 لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي

نواكشوط، الجمهورية الإسلاميّة الموريتانيّة

يومي 1 و2 نوفمبر 2021

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وباستضافة كريمة من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتحت إشرافِ كلٍّ من معالي الأستاذ الدّكتور محمّد ولد أعمر المدير العامّ للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم (الألكسو) ومعالي الدكتور مختار ولد الداهي وزير الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان، انعقدت الدّورة الخامسة والعشرون **لمؤتمر الآثار والتّراث الحضاريّ في الوطن العربيّ** تحت عنوان "**الأمن الأثري في الوطن العربي**" وذلك بالعاصمة نواكشوط يومي 01 و02 نوفمبر 2021.

وشارك في أعمال المؤتمر ممثّلون عن عشرة (10) دول عربية، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية. بالإضافة إلى ممثّلين عن منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة–الإسيسكو، ومنظمة اليونسكو، وعدد من المنظّمات والمؤسّسات والجمعيّات والخبراء المعنيين بموضوع المؤتمر، وتحديدًا في مجال الأمن الأثري.

وقبل انطلاق المؤتمر بيوم، انعقد المكتب الدائم للمؤتمر بكامل تركيبته ونظر في متابعة توصيات الدورة السابقة وفي بعض المسائل الإجرائية المتعلقة بالدورة الحالية وصادق على برنامجها وناقش بعض المواضيع المتعلقة بتطوير آلية عمل المؤتمر وإثراء فعالياته وتغطيته إعلاميا.

الجلسة العلمية الأولى: جلسة إجرائية

انطلقت هذه الجلسة الإجرائية تحت إشراف معالي الأستاذ الدكتور محمد ولد أعمر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وذلك بإحالة رئاسة المؤتمر من الدكتور فوزي محفوظ ممثل الجمهورية التونسية ورئيس الدورة السابقة إلى الدكتور النامي الصاليحي عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية ورئيس الدورة الحالية.

وإثر ذلك قدم المدير العام للمنظمة كلمة ترحيبية بالسيدات والسادة المشاركين في المؤتمر من ممثلي الدول وممثلي المنظمات الدولية والخبراء المتخصصين، مُبرزًا أهمية مؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي ضمن أنشطة الألكسو ومُعربا على أهمية الموضوع الذي يناقشهُ وراجيًا التوفيق لمختلف أعمال هذه الدورة الهامة من

المؤتمر. كما تقدم الدكتور فوزي محفوظ بجزيل الشكر إلى معالي المدير العام للمنظمة على التكريم الذي ناله بهذه المناسبة متمنيًّا النجاح للدورة الحالية للمؤتمر برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وتنفيذا للمسار التنظيمي للمؤتمر تم انتخاب الدكتور فؤاد مهداوي ممثل المملكة المغربية نائبا للرئيس ومقررًا للدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر.

وبعد ذلك أحيلت الكلمة إلى ممثل منظمة الألكسو الدكتور فتحي الجراي الذي ذكَّر بتاريخ ومنجزات وآليات عمل المؤتمر وقدم برنامج الدورة الخامسة والعشرون وعرض جدول أعمال المؤتمر وبرنامجه الزمني وما تمخض عن اجتماع المكتب الدائم للمؤتمر من توصيات ومخرجات.

وإثر ذلك فُتح باب النقاش لممثلي الدول المشاركة حول عمل المؤتمر وموضوع الدورة الحالية وبرنامجها الزمني، وقد لاحظ الدكتور فوزي محفوظ عدم إدراج عناوين المداخلات على البرنامج. وأشار الدكتور شعبان عبد الجواد ممثل جمهورية مصر العربية من جهته إلى بعض المسائل التنظيمية وخاصة مسألة التواصل مع المنظمة ونبّه إلى ضرورة إعطاء أهمية أكثر للتغطية الإعلامية لفعاليات المؤتمر، وطرحَ فكرة تعيين ضُباط اتصال دائمين للمؤتمر من أجل تحقيق تراكم التجربة وسرعة التواصل ومزيد من الفعالية على متابعة التوصيات والمخرجات.

ومن جانبه ركّز الدكتور النامي الصاليحي رئيس الدورة الحالية في تدخله على إمكانية جعل المؤتمر آلية للتنسيق العربي حول مختلف الملفات المشتركة أُسوة بما تقوم به المنظمة بخصوص ملفات التراث غير المادي خاصة مع قُرب مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي.

وفي تفاعله مع مختلف التدخلات شدّد الدكتور فتحي الجرّاي الخبير بإدارة الثقافة على حرص المنظمة على حُسن تنظيم هذا المؤتمر داعيا الدول العربية إلى مزيد التعاون لتطوير عمله ومذكرا بتوصيات المكتب الدائم حول دعوة المنظمة إلى دراسة إمكانية تطوير آلية عمل هذا المؤتمر والتركيز على المشاريع المشتركة واقتراح إدراج قسم من أعماله لآخر الاكتشافات الأثرية في البلدان العربية. كما قام باستعراض أهم الأنشطة التي نفذتها المنظمة في إطار متابعة توصيات الدورة 24 التي تناولت موضوع **"دور المجتمع المدني في حماية التراث"** وكذا مخرجات الدورة الاستثنائية للمؤتمر لسنة 2020.

الجلسة العلمية الثانيـة: عروض تجارب الدول العربية

خُصصت هذه الجلسة لعرض تجارب الدول العربية في مجال تحقيق الأمن الأثري وذلك حسب المحاور الكبرى للمؤتمر وهي: التراث الأثري في الوطن العربي إزاء الأخطار والكوارث الطبيعية التي تهدده، والتعاون العربي والإقليمي في مجال تحقيق الأمن الأثري وأخيرا المنظومة القانونية والتشريعات المتعلقة بالأمن الأثري في البلدان العربية: الواقع والمعالجات.

تركزت مداخلات ممثلي الدول العربية حول التأثرات المناخية الكبيرة على الممتلكات الثقافية بما في ذلك المسجلة منها كتراث عالمي وتتمثل هذه التهديدات في التغييرات المناخية من حرارة ورطوبة وارتفاع منسوب المياه البحرية والزلازل والفيضانات والانزلاقات الأرضية والتصحر والحرائق وغيرها...

وأمام استفحال هذه التهديدات نبّهَ المشاركون إلى ضرورة اليقظة مبكرا ووضع خطة طوارئ عربية لمواجهتها وتبادل الخبرات والتجارب بين البلدان العربية خاصة تلك التي تواجه نفس المشاكل.

من جهة أخرى أثارت بعض المداخلات ما يتعرض له التراث في البلدان ذات الأوضاع الأمنية والسياسية الخاصة وفترات الفراغ الأمني التي تكثر فيها التنقيبات غير القانونية والدعوة إلى مزيد إحكام الحماية على المواقع الأثرية وتوفير الإمكانيات المادية لذلك. ودعت بعض المداخلات في هذا الإطار إلى ضرورة تشريك كل الأطراف المعنية بحماية التراث من جهات أمنية وسلطة قضائية ومجتمع مدني ووزارات الشؤون الخارجية في البلدان العربية وغيرها...

أما في خصوص التعاون العربي والإقليمي في مجال تحقيق الأمن الأثري فقد أكدت المداخلات والنقاشات على أهمية التوثيق كآليّة تمكّنُ من الحفاظ على التراث الثقافي من جهة، ووضع القطع الأثرية المسروقة على لائحة الانتربول واليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف من جهة ثانية، وذلك التزاما بالاتفاقيات الدولية وضمانا لهذه الحماية.

من جهة أخرى، أكد المشاركون على أهمية التعاون بين البلدان العربية ونتائجه على غرار ما تم بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق في خصوص إعداد ملف مشترك لتسجيل **درب زبيدة** على لائحة التراث العالمي... كما عرضت المبادرات الجارية بين العراق والأردن من أجل استرداد الممتلكات الثقافية المسروقة، وتم بموجب ذلك إعداد دورات تكوينية في الغرض. كما أشار ممثل الجمهورية التونسية إلى التعاون الكبير بين المنظمات الدولية وبلاده في عدة مجالات.

وقد لاحظ الجميع ضُعف الإمكانيات المادية المرصودة لتنفيذ هذا الصنف من المشاريع على المستوى العربي، مع التوصية بإخراج ملف الثقافة من التجاذبات السياسية وإدراجها ضمن السياسات الوطنية وبالتالي إيجاد التمويلات الكافية لحماية الممتلكات الثقافية.

وفي علاقة بالمنظومة القانونية والتشريعات المتعلقة بالأمن الأثري، انتقد المشاركون الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه المسألة ولا سيما من حيث مضمونها وبخصوص القصور المجحف لمدة التقادم، وتم التأكيد على وجوب أخذ القوانين الوطنية بعين الاعتبار للاتفاقيات الدولية والمستجدات التشريعية للحفاظ على الممتلكات الثقافية والدعوة الملحة إلى رفع الكفاءات والتأهيل لكافة الأطراف المتداخلة في مجال مقاومة الاتجار غير المشروع بشأن الممتلكات الثقافية وبتوزيع الدليل العملي المتعلق بذلك.

وفي هذا الإطار أكد ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن الألكسو على أتم الاستعداد لتنسيق هذا التعاون العربي وتفعيله مذكرا بمشروع الخطة الإستراتيجية للمساعدة القانونية لاسترجاع الآثار المسروقة والمنقولة

بطرق غير مشروعة التي يجري إعدادها حاليا والتي سيتم تقديمها ومتابعة توصياتها حسب الجدول الزمني المتفق عليه.

الجلسة العلمية الثالثة: عروض المنظمات الدولية ودولة فلسطين

بدأت هذه الجلسة بعرضٍ لجهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال الأمن الأثري قُدمت من خلاله مختلف البرامج والأنشطة التي تم تنفيذها أو التي يجري إعدادها على غرار الدورات التدريبية والدراسات وبرامج التعاون مع المنظمات الدولية والحكومية والقوانين والخطط الإستراتيجية مثل برنامج المساعدة القانونية لاسترجاع الآثار المسروقة والمنقولة بطرق غير مشروعة والقانون العربي الموحد لحماية المخطوطات وغيرها...

أما مداخلة منظمة اليونسكو، فقد تركزت حول الاتفاقيات الدولية التي أعدتها المنظمة لحماية التراث الأثري وأنشأت صندوقا لتمويل حماية تلك الآثار خاصة لمساعدة بعض الدول، مثلما قامت به إزاء انفجار مرفأ بيروت وفيضانات السودان، وقامت بمشروع مقاومة الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية بالرباط وأيضا بتعزيز القدرات وإعداد دليل للطلاب في الغرض. وأكدت ممثلة منظمة اليونسكو على أن اتفاقية اليونيدروا لسنة 1995 جاءت بعديد المزايا من بينها تمكين الدول من استرداد ممتلكاتها الثقافية لسد بعض الهنات الواردة باتفاقية اليونسكو لسنة 1970، شريطة إثبات ملكية تلك القطع المراد استرجاعها.

وفي مداخلته التي قدمها عن بعد عرضَ الخبير الدولي الدكتور منير بوشناقي تجربته الكبيرة في مجال حماية التراث الثقافي زمن الأزمات مركزا على دور الهيئات الدولية والفاعلين المحليين في انقاذ الممتلكات الثقافية من التدمير والنهب داعيا إلى الاستفادة من التجارب السابقة ومزيد من التعاون والتنسيق بين مختلف المتدخلين لمنع تكرار التجارب الأليمة التي تعرض لها التراث الثقافي في بعض البلدان ذات الأوضاع الأمنية الخاصة.

ومن جانبه، عرض ممثل منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة مختلف البرامج والمشاريع التي نفذتها الايسيسكو في مجال بناء الكفاءات والقدرات وحصر التراث وخاصة بعث صندوق تمويل لدعم آليات وبرامج حماية التراث الأثري في البلدان الإسلامية ومواصلة إنجاز سجل التراث الإسلامي الذي يعتبر أحد أهم الآليات لحفظ التراث وتوثيقه.

أما بخصوص وضع التراث الثقافي في القدس وفلسطين فقد استعرض الدكتور جهاد مصطفى عن دولة فلسطين بعض الانتهاكات التي تتعرض لها المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وخاصة المشاريع الكبرى التي لا تحترمُ الخصوصيات الثقافية مقابل التعقيدات الإدارية المتعلقة بحماية التراث والقيود والتعتيم الإعلامي الذي تفرضه سلطة الاحتلال وانتشار ظاهرة الاتجار غير المشروع بسبب غياب سلطة جوار للمساعدة والتعاون، معبرا على الاستعداد للتعاون والتنسيق لحماية هذا التراث وداعيا إلى مواصلة حشد الدعم للمشرفين على هذا المجال داخل الأراضي المحتلة.

الجلسة العلمية الرابعة: الورشات

تضمنت هذه الحصة ثلاث ورشات عمل في علاقة بموضوع المؤتمر أشرف على أولاها **الخبير الدولي الدكتور عباس عبد منديل** وعالجت سُبل تعزيز حماية التراث الثقافي لمواطن الحضارة العربية من خلال استعراض أمثلة من الانتهاكات التي طالت الممتلكات الثقافية العراقية وركزت على قصور المنظومات التشريعية على الصعيد الدولي عن تقديم المساعدة على تحقيق الأمن الأثري وخاصة في البلدان التي تشهد ظروف أمنية وسياسية خاصة.

الورشة الثانية كانت من تقديم **الخبيرة الدولية في قانون التراث الثقافي الأستاذة نجيبة الزاير** وكان موضوعها تعزيز عمل المتداخلين في حماية الممتلكات الثقافية المستولى عليها بطرق غير قانونية بخصوص آليات الاسترجاع، وتناولت فيها السبل القانونية لذلك استنادا إلى الاتفاقيات الدولية لسنة 1970 و1995، والتي أبرزت قصورها من خلال شروط الاسترجاع المضمنة ببنودها. وركزت الخبيرة على أهمية عقد أكثر عدد ممكن من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول بغرض الاسترجاع الدبلوماسي بهذا الشأن، كما دعت إلى ضرورة العمل على إدراج أكثر عدد ممكن من الممتلكات الثقافية لحمايتها.

وتناولت الورشة الثالثة مسألة مكافحة الاتجار غير الشرعي بالممتلكات الثقافية وقد أشرف عليها **الخبير الدولي في التراث الجيد عبدي** الذي استعرض في البداية طرق وآليات مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية بالطرق غير الشرعية مركزا على دور التربية والتمسك بالهوية في ترسيخ تشبث الفرد بتراثه والتصدي للتفويت فيه والمتاجرة به.

الجلسة الختاميّـة

بالإضافة إلى تقديم نتائج الورشات الثلاث والتي تم الاتفاق على إدراج ما تمخض عنها في جملة توصيات هذه الدورة من المؤتمر، تم تخصيص هذه الجلسة إلى المسائل الإجرائية التالية:

- **الدورة القادمة من المؤتمر:** تم اعتماد موضوع الدورة القادمة كالآتي **"التراث الثقافي في السياسات الوطنية للبلدان العربية"** وقد رحّب المشاركون بدعوة المملكة المغربية لاستضافتها داعين المنظمة وممثل المملكة للشروع في الإجراءات الترتيبية لذلك.
- **المكتب الدائم للمؤتمر:** تم استكمال تشكيل المكتب الدائم للمؤتمر كالآتي:
  1) الجمهوريّة الإسلامية الموريتانية، رئيسًا للدّورة 25
  2) المملكة المغربية، نائبًا للرّئيس
  3) مملكة البحرين، مقرّرًا
  4) جمهورية مصر العربية، عضوًا
  5) جمهورية العراق، عضوًا
  6) الجمهورية التونسية، عضوًا

- **التقرير الختامي والتوصيات:**

بعد مختلف المداخلات والنقاشات وعرض نتائج الورشات، خَلُصَ المؤتمر إلى التوصيات التالية:

أولا: في علاقة بالموضوع الرئيس للمؤتمر

من الناحية التشريعيّـة

- الأخذ بعين الاعتبار المبادئ العامة للاتفاقيات الدولية ضمن التشريعات الوطنية وذلك ضمانا لأكثر حماية لمختلف عناصر التراث الثقافي.
- تعزيز الإجراءات الجزائية والإدارية والتأديبية والمدنية المتعلقة بالتصدي للاعتداءات وبمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ضمن النظم التشريعية الوطنية.
- الدعوة إلى صياغة ميثاق أو اتفاقية خاصة بالبلدان العربية حول موضوع تبادل المعلومات بشأن التراث الثقافي المنهوب ووضع آليات للاسترداد فيما بينها.

من الناحية الحقوقيّـة

- ترسيخ اعتبار الحق في الممتلكات الثقافية كحق من الحقوق المشروعة ونشر الوعي بذلك لدى كل المتدخلين وهو ما سيساهم في المحافظة على التراث الثقافي وحمايته على المدى المتوسط والبعيد.

من الناحية التقنيّـة

- اتخاذ تدابير فعّالة من أجل منع نقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة والتشديد على حماية وحراسة المواقع الأثرية والمتاحف على الصعيد الوطني.
- تعزيز عمليات الجرد والتكوين والتدريب وبناء القدرات في مجالات التوثيق والحماية والاسترداد.
- تكريس مبادئ الإعلام والنفاذ إلى المعلومة والتشاركية في التصرف في التراث.
- التفكير في وضع خطة طوارئ عربية تحسبا لكل التهديدات التي يمكن أن تطالَ التراث الثقافي في البلدان العربية.

ثانيـا: فيما يخصُّ عمـل المؤتمـر

- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى إمكانية مراجعة آلية اشتغال المؤتمر ومكتبه الدائم من أجل إضفاء مزيد من النجاعة على عمله من خلال الخروج بمشاريع عربية مشتركة يتم تنفيذها خلال المدة الفاصلة بين الدورتين.
- الدعوة إلى الاهتمام بمجال البحث الأثري من خلال تخصيص جزء من فعاليات المؤتمر لعرض الاكتشافات الأثرية الجديدة بالبلدان العربية وتبادل الآراء والتجارب بين الأثريين العرب.
- العمل على تغطية فعاليات المؤتمر إعلاميا وعلى مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى المنظمة والدولة المستضيفة والدول المشاركة وإحداث شبكة معلومات مُحيّنة بصفة منتظمة.